ناقشت الحساب الختامي لوزارة الأشغال للسنة المالية 2016/2015

«الميزانيات»: إجراءات صيانة الطرق «ضعيفة» وهناك عيوب في الخلطة الاسفلتية

■ يجب إعادة النظر بصيغ العقود وتكييف الواقع الهندسي لها مع الجانب القانوني والمالي

لجنة الميزانيات

■ حصر أسباب مشكلة «تطاير الحصى» بعدم توفر الميزانية اللازمة للصيانة ليس دقيقاً

■ وجود اعتمادات مالية بما يزيد عن 6 ملايين دينار لم يتم استغلالها للطرق

■ إرساء «9» مناقصات على متعهدين دون وجود تغطية مالية لها

■ الإسراع في تصويب جوانب القصور بإدارة التدقيق الداخلي وإلحاق تبعيتها لأعلى سلطة إشرافية

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت بحضور وزير الأشغال عبدالرحمن المطوع لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الأشغال للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه وتبين لها ما يلي:-

اولا: تسوية ملاحظات الجهات الرقابية

ما زالت غالبية الملاحظات ذات الطابع الهندسي لم تُسوَ بعد وذلك لتبيان الرؤى حيالها مما يتطلب ضرورة الوصول لرؤية مشتركة ما بين الأجهزة الرقابية والوزارة من خلال إعادة النظر بصيغ العقود وتكييف الواقع الهندسي لها مع الجانب القانوني والمالي لخلق عقود مرنة تتناسب مع الواقع العملي قدر المستطاع تلافيا لتكرارها المستمر سنويا مع الإسراع في تصويب جوانب القصور في إدارة التدقيق الداخلي وإلحاق تبعيتها لأعلى سلطة إشرافية وتفعليها ليكون لها دور وقائي للحد من الملاحظات قبل وقوعها.

ثانيا: تطاير الحصى

كما أن التصريحات الصادرة مؤخرا من الوزارة بشأن صيانة الطرق بتوابعها كتطاير الحصى او انغمار الطرقات بمياه الأمطار يجب أن تكون أكثر اتساقا مع الحسابات الختامية للوزارة والتقارير الرقابية لاسيما وأن حصر أسباب هذه المشكلة بمبرر عدم توفر الميزانية اللازمة للصيانة ليس دقيقا في ظل استمرار هذه القضية للسنة الثالثة على التوالي.

وبالرجوع للحسابات الختامية السابقة يتضح أن الوزارة قامت في السنتين الأولى والثانية من بدأ قضية تطاير الحصى بعمل مناقلات مالية من بند صيانة الطرق لصالح بنود أخرى بما يقارب 8 ملايين دينار بالإضافة إلى وجود اعتمادات مالية بما يزيد عن 6 ملايين دينار لم يتم استغلالها رغم تصريح الوزارة آنذاك بأن 74% من الطرقات بحاجة إلى صيانة وبررت الوزارة تصرفها على هذا النحو لتغير سياسة طرح عقود الصيانة، في حين أن السنة الثالثة للقضية وهي السنة المالية 2016/2015 محل المناقشة: فقد عُزِّز بند الصيانة بـ 15 مليون دينار من خلال النقل إليه مع وجود مبالغ غير مستغلة في بند الصيانة بما يزيد عن 300 الف دينار عند إقفال الحساب الختامي وأنه لا لوجود لأي مشكلة تمويلية ضمن ما هو مقدر رسميا في تلك السنة المالية لاسيما وأن إجمالي المبالغ غير المستغلة في الباب الرابع للمصروفات الخاص بالمشاريع الإنشائية والصيانة بلغ نحو 24 مليون دينار.

وبشكل عام فقد كانت الوزارة طوال السنوات الـ 9 الماضية غالبا ما تقوم بنقل مبالغ مالية مخصصة لبند الصيانة لصالح بنود أخرى ولم تتأثر عمليات صيانة الطرق بل حافظت على مستوى صرفها التاريخي خلال تلك السنين بشكل ثابت تقريبا والتي بلغت نحو 434 مليون دينار بمتوسط 47 مليون دينار سنويا علما أن إجمالي المبالغ غير المستغلة لبند الصيانة وحدها طوال تلك السنين بلغت ما يقارب 29 مليون دينار.

كما أن تقرير ديوان المحاسبة يشير إلى عدم كفاءة الوزارة بإجراء عمليات صيانة الطرق وعدم استغلالها الأمثل للأموال المعتمدة مع وجود ضعف في الجانب الإشرافي على عقود صيانة الطرق وعدم الالتزام بالمواصفات الفنية لتنفيذ بعض الأعمال وتقادم مواصفات الوزارة للطرق ووجود عيوب في الخلطة الإسفلتية المتبعة وأن المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة التابع لوزارة الأشغال لا تتوافر لديه الأجهزة اللازمة ولا يتابع مصانع إنتاج الخلطات الإسفلتية، ورغم عدم اسناد أي أعمال جديدة منذ أكثر من سنتين على المقاول المتسبب بتطاير الحصى وفرض ضمانات جديدة على مقاولي صيانة الطرق إلا أن المشكلة ما زالت مستمرة مما يتطلب إعادة النظر في التعاطي الفني مع هذه الملاحظة والوقوف على الأسباب الحقيقية لتداركها والأخذ بملاحظات الجهات الرقابية بدلا من حصر المشكلة في الجانب المالي الذي لا أساس له إطلاقا.

ثالثا: مشاريع الطرق

ويلاحظ من خلال توسع الوزارة إعلاميا في الإعلان عن مشاريع الطرق الجديدة والمنجز منها وغيرها من الأمور ذات الصلة وردودها على ديوان المحاسبة فيما يتعلق بملاحظات الطرق رغبتها في استمرار احتفاظها بهذا القطاع رغم أن الهيئة العامة للطرق والنقل البري يجب أن تنتقل لها قانونا عملية تخطيط وتصميم وتنفيذ وتطوير وإدارة وتشغيل وصيانة شبكات الطرق علما أن المهمة القانونية المذكورة في قانون إنشاء الهيئة لإنتقال هذا القطاع من الوزارة للهيئة قد انتهت فعلا.

ويفترض في مثل هذه الملاحظات إشراك الهيئة العامة للطرق والنقل البري لتمارس دورها المرسوم لها قانونا علما أنه سبق أن لاحظت اللجنة وجود عرقلة من بعض الأجهزة الحكومية وتنازعا في الصلاحيات فيما بينها وبين الهيئة مما يتطلب حسمه.

رابعا: إدارة العقود

ولابد من رفع كفاءة قطاعات الوزارة المعنية بإدارة وتنفيذ العقود والرقابة عليها لاسيما أنه قد لوحظ تجاوز الوزارة للجهات الرقابية قبل التعاقد على الأعمال وعدم اتباع إجراءاتها عند فسخ العقود واستمرار العمل بالعقود المنتهية دون تجديدها ودون مخاطبة الجهات الرقابية والتنظيمية بذلك بالإضافة إلى إرساء (9) مناقصات على متعهدين دون وجود تغطية مالية لها وغير مدرجة أصلا في الميزانية حسبما أفاد الديوان وشددت اللجنة أن يكون لوزارة المالية دور حازم أمام تكرر ذلك من أكثر من جهة حكومية لاسيما وأن القانون المناقصات يلزم بضرورة التحقق من وجود اعتماد مالي لأي مناقصة مراد طرحها.

كما بين ديوان المحاسبة ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية وعدم مراعاتها لاشتراطات تلك الجهات عند تنفيذ الأعمال مؤكدا على وجود كتب رسمية صادرة من تلك الجهات تحمل الوزارة مسؤولية ذلك.

عزى نظيره الايراني بضحايا انهيار مبنى تجاري

رئيس مجلس الأمة: تسلمت استيضاحات وزير الإعلام وسأحولها للمستجوبين

مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم امس انه تسلم بعض الاستيضاحات من وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بشأن الاستجواب المقدم له.

واضاف الرئيس الغانم في تصريح للصحفيين انه سيحول هذه الاستيضاحات الى النواب مقدمي الاستجواب للرد عليها.

وكان الغانم أعلن الاسبوع الماضي انه سيدرج الاستجواب المقدم من النواب عبدالوهاب البابطين والحميدي السبيعي والدكتور وليد الطبطبائي للشيخ سلمان الحمود بصفته على جدول اعمال جلسة يوم 31 يناير المقبل.

ومن ناحية اخرى يتوجه رئيس مجلس الأمة رئيس الشعبة البرلمانية مرزوق علي الغانم على رأس وفد برلماني الى جمهورية مالي غدا للمشاركة في أعمال الدورة الـ12 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي التي تستمر أعمالها حتى الـ28 من الشهر الجاري.

وقال قطاع الاعلام والعلاقات العامة في مجلس الامة في بيان صحفي امس انه من المقرر ان يلقي الغانم كلمة وفد دولة الكويت امام المؤتمر الذي سيبحث تقارير اللجنة العامة للاتحاد واللجان المتخصصة والاجهزة المتفرعة والشؤون التنظيمية بحضور رؤساء مجالس الدول الأعضاء بالاتحاد.

كما يشارك الغانم بالاجتماع التشاوري للمجموعة العربية لتنسيق المواقف بشأن القضايا التي ستطرح للنقاش ووجهات النظر العربية إزاءها وانتخاب رئيس الدورة الـ14 لمؤتمر الاتحاد من المجموعة العربية.

ويضم الوفد المرافق للغانم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وامين سر مجلس الأمة امين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي وامين صندوق الشعبة النائب الدكتور وليد الطبطبائي واعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة النواب الدكتور خليل عبدالله ابل وعمر الطبطبائي ويوسف الفضالة وامين عام مجلس الأمة علام الكندري.

كما بعث الغانم امس ببرقية إلى رئيس مجلس الشورى الإيراني الدكتور علي لاريجاني عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا انهيار مبنى بلاسكو التجاري في طهران اثر اندلاع حريق فيه أسفر عن سقوط عدد من الضحايا والجرحى.

أرجعت ذلك إلى ان مخرجات الثانوية ومناهجها ضعيفة للغاية

الهاشم: عدد المتعثرين بالبعثات الخارجية بلغ 8 آلاف طالب

اكدت النائبة صفاء الهاشم ان لجنة الميزانيات البرلمانية ناقشت ميزانية وزارة التعليم العالي حيث شاركت بهذه المناقشة بحكم عملي لمدة اربعة سنوات بائسة في هذه الوزارة ونقلت لهم كثير من الاستياء الذي يعاني منه اولياء الامور والطلبة لاسيما الطلبة المبتعثين الذين يدرسون لم يكتشفون ان الجامعات المبتعثين لها غير معترف بها.

واضافت الهاشم ان المصيبة الادهى والامر انه حينما تحدثت عن تعديل التركيبة السكانية باستخدام الكفاءات الوطنية في الوظائف التي احتاجها وهو الذي يفترض ان يحدث الا ان مخرجات الثانوية مناهج ضعيفة لاتؤهلهم للحصول على نسب مئوية جيدة وبالتالي لايتم قبولهم بالبعثات وان حصل وقبلوا فان بعثاتهم تفشل ويعودون منوهة بان عدد المتعثرين بالبعثات الخارجية خلال السنتين الاخيرتين بلغ 8 الاف طالب متعثر وفي مقدمتها دولة ابتعاث امريكا ثم الاردن والبحرين ومصر والسبب في ذلك المناهج وطرق التلقين في التدريس ولذلك الدولة هو قادرة تستوعب واقصد بذلك ديوان الخدمة المدنية بقياداته المترهلة التي تحيل مواطنين في اوج عطاؤهم الوظيفي للتقاعد ورئيس الديوان ووكيلة صار لهم 50 سنة في مناصبهم. وابانت الهاشم ان الخلل في التركيبة السكانية واسباب تضخمها بنسبة واحد الى ثلاثة مما يستوجب التبديل اذ يعود ذلك الى ديوان الخدمة المدنية الذي يصدر كتابا حول التخصصات المتوفرة اعدادها من الخريجين الكويتيين المؤهلين للترشيح للتوظيف من خلال الديوان ويقول الديوان انه لايحتاج اليهم متسائلة: اتعلمون من هم الخريجين الذين يحتاجهم الديوان العبقري ويضطرنا للاستيراد من الدول العربية عناصربشرية لدينا 54 بكالوريوس هندسة بترول من الذكور و75 اناث ويقول الديوان انه لايحتاجهم تخطيط ونظم معلومات 11ذكور و59 اناث هندسة صناعية ونظم 40ذكور و204 اناث وهندسة كيميائية 22 ذكور 98 اناث وهندسة ميكانيكية 100ذكور و15 اناث والخ .... ويقول الديوان ان هؤلاء الخريجين لا يحتاجهم . واشارت الهاشم الى ان بيان ديوان الخدمة المدنية حول الاحتياجات الحكومية يقول بانه ليس لديه وظائف لشغلها فمن اين ذلك من ردى المخرجات ام من ردى ادائك فايت التنسيق بالدولة اذ لدينا مجلس اعلى للتخطيط ثم يتحدثون عن عدم وجود بنية تحتية منوهة بانها استقالت من وزارة التعليم العالي عام 1994 كنا نتحدث وقتها عن الربط الالي بالوزارة واليوم الوزير يقول عدم وجود ربط الى بعد 22 سنة.

أكد العمل على حل كل ما يواجهونه من معوقات

العبدالله: أبوابنا وقلوبنا مفتوحة للتواصل مع أبناء الشعب

■ نحن في الكويت نعيش في نعمة لم نشعر بها وعلينا العمل للحفاظ عليها

العبدالله مستمعا

جانب من الجلسة

■ أهمية التعامل ما يطرحه الشباب من مشاكل وهموم في مختلف المجالات

■ دعونا نفكر كيف نشعل الشمعة ونحول السلبيات إلى إيجابيات

■ لو بذل كل شخص فينا جهداً مضاعفاً لإصلاح العمل ستشهد البلاد نقلة نوعية

■ لسنا معصومين عن الخطأ وفي المقابل لدينا الكثير من الإنجازات وصدورنا رحبة

اكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ان ابواب الوزراء وقلوبهم مفتوحة للتواصل مع ابناء الشعب الكويتي والعمل على حل ما يواجهونه من معوقات، جاء ذلك خلال مداخلة للشيخ محمد العبدالله في جلسة حوارية اقيمت في مجلس الامة يوم أمس الأول بين عدد من الشباب وممثليهم في الحكومة والمجلس.

وقال الشيخ محمد العبدالله "نحن في الكويت نعيش في نعمة لم نشعر بها وعلينا العمل للحفاظ عليها" مؤكدا اهمية ما طرحه الشباب في الجلسة من مشاكل وهموم في مختلف المجالات.

وذكر مخاطبا الشباب الحضور في الجلسة "دعونا نفكر كيف نشعل الشمعة وتحويل السلبيات الى ايجابيات" مبديا قناعته بانه في حال بذل "كل شخص فينا جهدا مضاعفا لاصلاح العمل الموكل به في جهته" ستشهد البلاد نقلة نوعية مضاعفة.

واضاف "نحن منكم وفيكم .. بشر ولسنا معصومين عن الخطأ وفي المقابل لدينا الكثير من الإنجازات تضاهي الكثير من الدول وصدورنا رحبة جدا لكل انتقاد". من جهتها قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ان الأمل بالله موجود فهناك دول "ضاعت وعادت" بفضل جهود ابنائها.

واشادت الصبيح في مداخلتها بالدور المميز للشباب الكويتي وجهوده الواضحة في تنمية وبناء وطنه مشيرة الى مشاريع وافكار انجزت بسواعد كويتية في الجهات التي تشرف عليها "فهم من صنعوا الافكار التي تم صياغتها في الاطر القانونية ونعمل الآن بها".

وافادت بأن الكثير من القرارات والمبادرات كانت بسواعد شبابية مشددة على ضرورة ان يكون احد بنود اجتماعات مجلس الوزراء اللقاء بالشباب وطرح قضاياهم.

واعربت الوزيرة الصبيح عن سعادتها للعمل مع عدد من الشباب المتطوعين الذين يعملون ب"صمت" خارج نطاق الاعلام مضيفة ان "ما يدفعني الى الاعلى هم الشباب..العمل عبر افكارهم".

بدوره قال وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر ابل ان الحكومة تتعامل مع الناس ب"شفافية" مشددا على اهمية ووجوب عمل الجميع كل من خلال موقعه سواء الوزراء او النواب او الشباب "فالكويت تحتاج الى الارتقاء بالفكر للارتقاء بالوطن".

وتطرق ابل في مداخلته الى الطموح الحكومي الكبير نحو الاصلاح الاقتصادي والانجاز التنموي قائلا "لسنا في المستوى الذي نطمح له".

واشار الى وجود الكثير من التحديات امام الحكومة متسائلا "هل الاصلاح ما هو مطلوب من الحكومة فقط .. نحن نعمل من خلال نظام دستوري الوزراء والنواب يكملون بعضا ويعملون من خلال تشريعات تصدر من مجلس الامة وتنفذ من الحكومة".

وردا على ما طرحه بعض الحضور في الجلسة حول تأخر المشاريع الاسكانية اوضح الوزير ابل انه "لو تحدثنا عن القضية الاسكانية نحتاج الى ساعات لان بها تداعيات اجتماعية خطيرة في دولة مثل الكويت".

من جهتهم اثنى عدد من نواب مجلس الامة في مداخلاتهم على فكرة اقامة جلسة حوارية بينهم وبين الشباب لما يعود بالنفع على الجميع وسماع هموم ومشاكل وقضايا قد تكون غائبة عن اذهان البعض.

واقترح النواب ان تنظم مثل هذه الجلسات الحوارية بصفة دورية حتى يكون لها صدى واضح عبر متابعة القضايا المطروحة فيها وابلاغ المواطنين بنتائجها.

ولفتوا الى اهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على صناع القرار عبر اثارة القضايا وتنظيم الحملات الشعبية للمطالبة بقرارات تصب في مصلحة الشعب الكويتي.

من جانبهم طالب عدد من الشباب الحضور في الجلسة باعطاء دور اكبر للشباب الكويتي في مؤسسات الدولة وتفعيل دور وزارة الدولة لشؤون الشباب عبر اقامة المؤتمرات والفعاليات وورش العمل التي تنمي افكارهم وتبرز مواهبهم.

وشددوا على ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية بين كافة مكونات المجتمع الكويتي ومحاسبة كل من ينوي شرخ هذه الوحدة وزعزعة الامن الاجتماعي.

ودعوا الى معالجة سريعة للقضايا العالقة عبر اصلاح قطاعات التعليم والاسكان والصحة لما لها من اهمية قصوى واثر بالغ على الجميع.